

الديمقراطية التشاركية في الجزائر: دراسة تقييمية لانعكاساتها على ترشيد السياسات المحلية

Participatory Democracy in Algeria: An evaluation of its implications for the rationalization of local policies

تراري ثاني طاهر^{1*}، حمو بوعلام²

¹جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، tahar.traritani.etu@univ-mosta.dz

²جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، hamou.boualem@univ-mosta.dz

Trari tani tahar¹, Hamou Boualem

1. Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem, Laboratory of Development Policies and Energy Transition in Algeria, tahar.traritani.etu@univ-mosta.dz

2. Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem, Laboratory of Development Policies and Energy Transition in Algeria, hamou.boualem@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/12 تاريخ القبول: 2025/09/24 تاريخ النشر: 2025/10/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال الفترة من خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2024) وتحليل انعكاساتها على مدى ترشيد السياسات المحلية، وتكمن أهمية الموضوع في المساهمة في فهم آليات ترقية الحوكمة على المستوى المحلي وتحسين جودة السياسات، إذ تعالج الإشكالية مدى فعالية تطبيق المقاربة التشاركية في التأثير على رشادة السياسات المحلية.

أبرزت نتائج الدراسة بأن التجربة الجزائرية وبالرغم من وجود إطار قانوني ومؤسسي للمقاربة التشاركية إلا أنها لا تزال تواجه تحديات تضعف من تأثيرها العميق على ترشيد السياسات المحلية، بالإضافة إلى محدودية البيانات مؤشرات الترشيح للسياسات المحلية حالت دون إجراء تحليل ارتباطي كمي شامل، لذا فإن هذه الدراسة تقدم تقييما أوليا لتطور الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مما يساهم في الضوء على الحاجة إلى أبحاث مستقبلية لسد هذه الفجوة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ السياسات المحلية؛ الترشيح؛ الحوكمة المحلية؛ الجزائر.

Abstract

This study aims to evaluate the experience of participatory democracy in Algeria during the period between (2016-2024) and analyze its implications on the extent of rationalization of local policies, and the importance of the topic lies in contributing to understanding the mechanisms for upgrading governance at the local level and improving the quality of policies, as the problem addresses the effectiveness of the application of the participatory approach in influencing the rationality of local policies.

The results of the study highlighted that the Algerian experience, despite the existence of a legal and institutional framework for the participatory approach, still faces challenges that weaken its profound impact on the rationalization of local policies, in addition to limited data on indicators of rationalization of local policies that prevented a comprehensive quantitative correlational analysis.

Therefore, this study provides a preliminary review of the development of participatory democracy in Algeria, which highlights the need for future research to fill this research gap...

Keywords: Participatory Democracy; Local Policies; Rationalization; Local Governance; Algeria.

* المؤلف المرسِل.

1- مقدمة:

أصبح السعي الى تحقيق المطالب المجتمعية للمواطنين من خلال تقريريهم من رسم السياسات وصناعة القرار المحلي هدفا محوريا للعديد من الدول بمختلف انظمتها السياسية، لما في ذلك من فرص كبيرة في تحقيق اهداف التنمية المحلية و تلبية احتياجات و المطالب الشعبية ، و لقد برزت الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة تعمل على اشراك المواطنين في عمليات رسم السياسات و صياغتها و تنفيذها و تقييمها، و هو ما يزيد من جودتها و رشادتها بفضل التفاعل و الدينامية التي تخلقها المشاركة الفاعلة للمواطنين وفق خصوصية و الإمكانيات المحلية لكل منطقة .

ولقد عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جعلت من تبني المقاربة التشاركية وتكريسها على المستوى المحلي هدفا استراتيجيا، من خلال تعديل النصوص الدستورية والقانونية لتتلاءم مع الرؤية الجديدة للدولة، وخلق ديناميكية جديدة تجمع بين لا مركزية القرار واشراك مختلف فئات المجتمع في صناعته.

وتكمن أهمية الدراسة التي جاءت متزامنة مع تطور مفهوم الحكم المحلي ، فهي تسعى إلى فهم تجليات الممارسات التشاركية في سياق التجربة الجزائرية التي تمر بمرحلة تغيير، وتقييم لانعكاسات ذلك على ترشيد السياسات المحلية، اما من الناحية الأكاديمية فتهدف هذه الدراسة إلى إثراء الأدبيات المتعلقة بالمقاربة التشاركية والحكم المحلي ودراسات السياسات العامة من خلال تقديم تحليل قائم على تجربة الجزائر التشاركية ، ومن الناحية العملية فقد تقدم نتائجها رؤى جديدة لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمسؤولين المحليين سعيا لتعميق الممارسات الديمقراطية وتحسين جودة السياسات و تحقيق اهداف التنمية المحلية.

ولتحقيق هذه الغاية تحدد هذه الدراسة عدة اهداف رئيسية نلخصها فيما يلي:

- تشخيص واقع ممارسات الديمقراطية التشاركية في الجزائر على المستوى المحلي (2016-2024).
- تحليل الإطار القانوني والدستوري المنظم للديمقراطية التشاركية.
- تقييم انعكاسات هذه الممارسات على درجة ترشيد السياسات المحلية.
- تحديد أبرز التحديات والمعوقات.
- تقديم اقتراحات وتوصيات.

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى ساهمت تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال الفترة (2016-2024)

في ترشيد السياسات المحلية، وما هي أبرز انعكاساتها والتحديات التي واجهتها؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني للديمقراطية التشاركية وترشيد السياسات المحلية في السياق الجزائري؟
 - ما هي أبرز آليات وممارسات الديمقراطية التشاركية المعتمدة محليا في الجزائر (2016-2024)؟
 - كيف انعكس تطبيق الديمقراطية التشاركية على عمليات صنع السياسات المحلية في الجزائر؟
- للإجابة على هذه الأسئلة، تطرح الدراسة عدة فرضيات نوردتها كما يلي:
- تطبيق الديمقراطية التشاركية محليا في الجزائر (2016-2024) ظل محدودا ولم يؤثر فعليا في ترشيد السياسات المحلية.

– تحديات بنوية وظرفية (سياسية، إدارية، مالية، ثقافية) أضعفت دور الديمقراطية التشاركية.

ويعتمد الإطار النظري لهذا البحث على مفاهيم مترابطة من المقاربة التشاركية التي تؤكد على مشاركة المواطنين في صنع القرار، ونظرية الاختيار العقلاني التي تتعلق بصياغة السياسات التي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج، والنظريات التي تركز على الفاعلين بتسليط الضوء على أدوارهم وتفاعلات مختلف أصحاب المصالح في عملية رسم السياسات. ومن الناحية المنهجية، ستستخدم هذه الدراسة منهجا وصفيًا تحليليًا يتضمن تحليلًا للوثائق الرسمية والنصوص القانونية والتقارير الحكومية والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة.

تنقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين، سيستعرض المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي والقانوني الذي تقوم عليه الديمقراطية التشاركية وترشيد السياسات المحلية في الجزائر خاصة في الفترة من 2016 إلى 2024، أما المحور الثاني فيركز على تحليل وتقييم انعكاسات هذه التجربة التشاركية على ترشيد السياسات المحلية.

2- الأسس المفاهيمية والإطار القانوني والتنظيمية للديمقراطية التشاركية وآليات ترشيد السياسات

المحلية في الجزائر

أولاً: الديمقراطية التشاركية: المفهوم والأبعاد

تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها نهج نظري وممارسة ديمقراطية تدعو إلى مشاركة أكبر للمواطنين في العملية السياسية مقارنة بالنموذج المعتاد الممارس في إطار الديمقراطية التمثيلية (Schiller 2007)، وهي أيضاً تمكن للأفراد بشكل أساسي من تجاوز أدوارهم الانتخابية من خلال منحهم القدرة على المشاركة في صنع القوانين التي تحكمهم والتي يجب عليهم اطاعتها (Ochoa 2008)، أما كارول بيتمان (Carole Pateman) فعرفت الديمقراطية التشاركية بأنها "دمقرطة الديمقراطية" (Pateman 2012)، ويعرف بلونديو (Loïc Blondiaux) الديمقراطية التشاركية بأنها جميع الأساليب المصممة لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار السياسي (Loïc blondieux 2021).

وعرفها محسن الندوي بأنها "وسيلة لحل المشاكل عن قرب وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية" (الندوي، 2018، ص7) ويتجلى ذلك في استناد الديمقراطية التشاركية إلى فكرة رئيسية هي أن كل فرد يمتلك القدرة الكامنة على المشاركة الفعالة في الشأن العام، وأن هذه القدرة يمكن تنميتها وتطويرها من خلال التعليم والتوعية والتجربة، كما تفترض بأن المشاركة ليست مجرد حق، بل هي أيضاً واجب على المواطنين تجاه مجتمعهم أي تجاهل لهذا الواجب يؤدي إلى تهميش فئات معينة من المجتمع وإضعاف الديمقراطية (Schiller, 2007).

ولقد تعددت أبعاد الديمقراطية التشاركية سنلخص أهمها فيما يلي:

- تعد المشاركة جوهر الممارسة التشاركية حيث تمكن الأفراد من المساهمة في صنع القوانين التي يخضعون لها (Ochoa 2008)، تتضمن بعداً عاماً للمناقشات العامة غير الرسمية وبعداً يتعلق بالأطر المؤسسية الجديدة المعززة للمشاركة المدنية (Avritzer 2012).

- تركز على مبدأ المساواة السياسية والدعوة إلى توسيع نطاق المشاركة لتشمل أشكالاً ومجالات أوسع من الحياة الاجتماعية (Schiller, 2007).
- تفترض وجود قدرة لدى كل فرد على المشاركة الهادفة، وأن تفضيلات المواطنين تتشكل عبر العملية التشاركية العامة التي يجب أن تدعم التعلم (Schiller, 2007)، كما تساهم العمليات التشاركية في تطوير القدرات الاجتماعية والسياسية للمواطنين (Kukovič, 2015).
- تشمل فكرة ضرورة لامركزية صنع القرار الجماعي بشكل كبير لتمكين المشاركة الفعالة في القرارات المؤثرة، بالإضافة إلى تضمينها لمداورات المواطنين وممثلهم بشأن القضايا المجتمعية (Sanoff, 2011).
- تؤكد على أهمية الفهم المستنير والتحكم في الأجندة السياسية، بالإضافة إلى مبادئ عدم الاستبداد والمداولة (Schiller 2007)، والتمكين والشفافية والمساءلة والمداولة والتحضر والحكم المشترك وصنع القرار الموجه نحو المواطن (Bherer et al, 2016).
- أما في سياق المشاركة الإلكترونية فتتجلى الأبعاد في مراحل تشمل توفير المعلومات، والتشاور، والمشاركة النشطة (Kukovič 2015).

ثانياً: ترشيد السياسات المحلية: المفهوم، الأهداف والمؤشرات

- مفهوم ترشيد السياسات المحلية: يعد مقارنة تتأسس على منطق الاختيار العقلاني ضمن عمليات حوكمة الوحدات تحت الوطنية والمجتمعات، تشمل صياغة توجه قيمى واضح وتحديد دقيق للأهداف المنشودة وضمان توفير الآليات والأدوات الضرورية لتطبيق السياسات بفعالية وكفاءة، فالترشيد يتشكل كنتيجة للتفاعل الديناميكي بين قيم الجهاز الحكومي المحلي والقيم العامة السائدة في المجتمع، ليتبلور في شكل سياسات تسعى إلى تحقيق التوازن من خلال تحليل دقيق للمعطيات المتاحة (Xiang et al, 2023).

علاوة على ذلك يرتبط الترشيح بتحسين أداء وكفاءة الأطر التنظيمية وأنظمة الحوكمة بشكل عام، وغالبا ما يبحث في سياق الانتقال نحو اللامركزية وزيادة مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام (Henric و Bernier, 1999)، ومن جانب آخر ينظر إليه كعنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار داخل الحكومات المحلية، لا سيما عند التعامل مع الجوانب المالية والضغط المرتبطة بها (Modlin 2010)، ويتجاوز مفهوم الترشيح مجرد النظر إلى الإجراءات رسم السياسات بشكل فردي، ليصبح عملية تجميع هذه الإجراءات في حزم متكاملة لدعم تأثيرها وفعاليتها من خلال استثمار أوجه التكامل بينها (Govoni et al, 2013).

- أهداف ترشيد السياسات المحلية: تتجه نحو تحقيق إدارة محلية أكثر إنتاجية وتأثيراً، بما يصب في مصلحة التنمية المستدامة للمجتمع، فالهدف الأساسي يتمثل في الارتقاء بمستوى كفاءة وفعالية الأنشطة والبرامج الناتجة عن السياسات (Givoni et al, 2013).

وهذا الهدف يتطلب بدوره ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والحرص على أن تقود السياسات المطبقة محليا إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، حيث يساهم الترشيح أيضا في تقوية الوضع المالي للحكومات المحلية وذلك

عبر تزويد المسؤولين بالمعلومات الضرورية حول أوضاعهم المالية، مما يمكنهم في إعداد الميزانيات وتطبيق إجراءات استباقية لتجنب العوائق المالية (Modlin 2010).

وفيما يخص حوكمة المجتمع فإن الغاية الأسمى لترشيد السياسات هي السعي نحو توفير حياة أفضل للسكان المحليين (Xiang et al. 2023)، وبشكل عام يمكن القول بأن جهود الترشيح تستهدف بناء قدرات صناعة سياسات على المستوى المحلي تكون أكثر كفاءة وفعالية مع التركيز على تحسين عملية التنفيذ وتقليل أي آثار جانبية غير محسوبة (Givoni et al, 2013).

ولتقييم مدى ترشيح السياسات المحلية يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية:

● الشفافية والمساءلة: تكون بالأخص في الجوانب التطبيقية للسياسات مثل المشتريات العامة المحلية (Hall et al, 2016).

● الكفاءة: من تقييم قدرة السياسات على تحقيق النتائج المرجوة باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد (Givoni et al, 2013).

● كفاءة الهيكل التنظيمي: تقييم مدى فعالية وكفاءة البنية التنظيمية للإدارة المحلية في دعم تطبيق السياسات (Hall et al, 2016).

● الفعالية: قياس مدى نجاح السياسات في تحقيق الأهداف المحددة لها (Givoni et al. 2013).

● الالتزام السياسي: مستوى دعم القيادات المحلية وإرادتها لتطبيق السياسات المرشدة (Hall et al. 2016).

● ملائمة وتنوع الأدوات الناعمة: النظر في مدى مناسبة وتعدد الآليات المستخدمة لتطبيق السياسات كدلالة على عقلانية الاختيار (Xiang et al. 2023).

● المعرفة المتخصصة: توفر الخبرات والمعلومات اللازمة لدى الأفراد المعنيين بصياغة وتطبيق السياسات (Hall et al, 2016).

ثالثا: واقع تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر (2016-2024)

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2024 محاولات لتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية، خاصة بعد التعديل الدستوري لعام 2016 الذي نص صراحة على تشجيعها، وتؤكد هذا التوجه في دستور 2020، إلا أن الانتقال من النصوص القانونية المنظمة إلى الممارسة العملية ظل يواجه تحديات كبيرة مما يستدعي تحليلا دقيقا لواقع تطبيقها على المستوى المحلي والتحديات المصاحبة.

● الديمقراطية التشاركية في الدستور الجزائري و الإطار المؤسسي لها : يستند الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية التشاركية في الجزائر بشكل أساسي إلى الدستور الجزائري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، 2020)، الذي يؤكد في ديباجته ومواده على مبدأ سيادة الشعب (المادة 7) ودور الدولة في تفعيل مشاركة المجتمع المدني (المادة 10)، كما يضمن التعديل الدستوري أيضا حقوقا أساسية تمكن من هذه المشاركة، كالحق في إنشاء الجمعيات (المادة 53) والحق في الوصول إلى المعلومات (المادة 55) وحق تقديم الملتزمات (المادة 77).

ويعتبر مبدأ اللامركزية الذي تجسده الجماعات المحلية ركيزة أساسية ضمن هذا الإطار، حيث يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكانا لمشاركة المواطنين (الدستور، المادة 19)، مما يهيئ الأرضية لممارسة ديمقراطية أقرب للمواطن.

وقد يتضح هذا الإطار الدستوري عمليا من خلال القوانين المنظمة للجماعات المحلية لا سيما قانون البلدية رقم 11-10 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 2011) والذي يحدد البلدية كقاعدة إقليمية للامركزية وإطارا لمشاركة المواطن (المادة 2)، كما ينص هذا القانون على آليات محددة لتعزيز هذه المشاركة مثل إلزام المجلس الشعبي البلدي بإعلام المواطنين واستشارتهم (المادة 11) وكذا تشجيع المبادرات المحلية التي تهدف إلى إشراكهم في تسوية مشاكلهم (المادة 12)، بالإضافة إلى تمكين المواطنين من الاطلاع على مداورات المجلس وقراراته (المادة 14).

ويدعمه في هذا التوجه قانون الولاية رقم 12-07 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 12، 2012) الذي يرسخ مبدأ اللامركزية من خلال المجالس المنتخبة على مستوى الولاية، مما يهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز دوره في تسيير الشأن العام والمساهمة في صنع القرار على المستوى المحلي. وفي مستوى أعلى تساهم المجالس الشعبية الولائية المنظمة بموجب القانون رقم 12-07 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2012) في هذه الديناميكية التشاركية من خلال دورها كمجالس منتخبة تمارس صلاحياتها في إطار اللامركزية (المادة 73 من قانون الولاية).

كما تدعم رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية هذا التوجه من خلال رسم السياسات وتوفير الإطار التنظيمي، و ترافق هذه الهياكل المنتخبة هيئات رقابية كمجلس المحاسبة التي تهيئ بيئة مناسبة للمشاركة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة (بن حسين، 2022).

● **دور الهيئات الاستشارية في تعزيز المشاركة:** تحتل الهيئات الاستشارية مكانة محورية في تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال تقديم الخبرة والمشورة وفتح قنوات للحوار بين مختلف الفاعلين والسلطات العمومية، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تم الارتقاء بمكانته في تعديل 2020، يقوم بدور استشاري ورقابي في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، وهو ما يوج السياسات العامة نحو احترام هذه الحقوق (بالة، 2023).

وكذلك المجلس الأعلى للشباب الذي أعيد تفعيله وتنظيم مهامه بموجب مراسيم رئاسية متعددة حيث يهدف إلى إشراك الشباب كقوة ناشطة في صنع القرارات التي تمس مستقبلهم والمساهمة في التنمية الوطنية (كبداني وفاسي، 2024).

بالإضافة إلى ذلك لعب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دورا استشاريا هاما في مجالات التنمية المستدامة من خلال توفير إطار للحوار والتشاور بين مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني، وتقديم اقتراحات وتوصيات للحكومة حول السياسات التنموية (عيسى، 2022).

● **دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الإطار القانوني للمشاركة:** تعتبر الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فواعل غير رسمية تلعب

دورا بالغ الأهمية في تطبيق المقاربة التشاركية وهي تمثل أيضا قنوات أساسية لتعبئة المواطنين والتعبير عن انشغالهم والمساهمة في بلورة السياسات العامة. (بولحية، 2022)، فالدستور يكفل حرية إنشاء الجمعيات (المادة 53)، وهو ما يتيح لها إمكانية التدخل بمختلف الفئات المجتمعية في رسم السياسات المحلية.

3- انعكاسات تجربة الديمقراطية التشاركية على ترشيد السياسات المحلية في الجزائر (2016-2024)

أولا: أثر الديمقراطية التشاركية على مراحل عملية صنع السياسات المحلية

أ- مساهمة المشاركة في تحديد الأولويات وإعداد المخططات التنموية المحلية (PCD): شهدت الجزائر منذ إقرار التعديل الدستوري لعام 2016 وإصدار قانون البلدية 10-11 تحولات عميقة في نمط إدارة الشأن المحلي، حيث تم التأسيس لفلسفة جديدة قوامها إشراك المواطن في صياغة المخططات التنموية. فقد نصت المادة 11 من قانون البلدية على "إمكانية استشارة المواطنين حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" مما فتح المجال أمام مشاركة أوسع في تحديد حاجيات المجتمعات المحلية (رحوي، 2022). وقد أسهمت هذه المقاربة الجديدة في تحقيق نقلة نوعية على مستوى تحديد الأولويات التنموية، إذ أصبح المواطن المحلي جزءا من العملية التخطيطية، وليس مجرد متلق للخدمات، وتشير الدراسة التي أجراها هو بوعلام (2023) إلى أن "الديمقراطية التشاركية باتت توفر وجهة نظر مفيدة يمكن من خلالها فهم المنطق الكامن وراء بناء مجتمعات تشاركية قادرة على تصميم هياكل وقواعد مؤسسية مناسبة لتحفيز المواطنة النشطة، وربطها بمستوى جودة الحياة" (بوعلام، 2023).

وهو ما قدمته مبادرات شبابية في الجزائر العاصمة كنموذج عملي للمشاركة المجتمعية في التنمية المحلية، حيث قاموا بالتعاون مع السكان المحليين وأطفالهم، بتهيئة مساحات شاغرة في الأحياء الشعبية وتحويلها إلى فضاءات عمومية للترفيه (شبان جزائريون يبادرون.. هل يحتاج حكيم إلى التهيئة؟)

ب- تأثير المشاركة على شفافية وعدالة تخصيص الموارد وتنفيذ المشاريع: يعد إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عمليات تخصيص الموارد وتنفيذ المشاريع على المستوى المحلي أحد أبرز أهداف الديمقراطية التشاركية لما له من أثر مباشر على تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة، ويمكن المواطنين من المساهمة بفعالية في تحديد أولويات المشاريع التي تستجيب لاحتياجاتهم الحقيقية، والمشاركة في عمليات تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، وتعتبر "الميزانية التشاركية" من أهم هذه الآليات حيث تتيح للمواطنين فرصة مناقشة جزء من ميزانية الجماعة المحلية واقتراح مشاريع لتمويلها مما يضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات المجتمعية (بلقاضي و اخرون، 2022).

كما تلعب المشاركة دورا حيويا في تعزيز الشفافية في عمليات المناقصات وإسناد المشاريع، فعندما يتم إشراك ممثلين عن المجتمع المدني أو المواطنين في لجان المتابعة أو حتى في بعض مراحل عملية إسناد العقود، يزداد مستوى الرقابة الشعبية ويقل مجال التعتيم والممارسات غير القانونية، مما يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد والمحسوبية، ويضمن استخدام المال العام بكفاءة ونزاهة (قاسم، 2017).

بالإضافة الى ذلك تساهم الآليات التشاركية في ضمان قدر أكبر من العدالة في توزيع المشاريع والموارد بين مختلف المناطق والفئات داخل الجماعة المحلية، فبدلا من أن تخضع عملية توزيع المشاريع لاعتبارات سياسية ضيقة

أو لمصالح فئوية، فإشراك المواطنين من مختلف الأحياء والتجمعات السكنية يضمن للجميع التعبير عن احتياجاتهم ، حيث ذلك يؤدي إلى قرارات توزيعية أكثر عدلا وإنصافا، مما يعزز الشعور بالانتماء والمواطنة لدى الجميع (حبشي و بن الحاج جلول، 2015).

ج- دور المشاركة في متابعة وتقييم السياسات والخدمات العمومية: لا يقتصر دور الديمقراطية التشاركية على مراحل صياغة السياسات وتخصيص الموارد، بل يمتد ليشمل مراحل أساسية أخرى كمتابعة تنفيذ هذه السياسات وتقييم جودة الخدمات العمومية المقدمة، لذا فإن إشراك المواطنين والمجتمع المدني في هذه المراحل يعزز من الرقابة المجتمعية ويساهم في تحسين الأداء الحكومي المحلي ، و يكون ذلك من إنشاء لجان متابعة شعبية للمشاريع التنموية تتكون من ممثلين عن السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني، تعمل بالتنسيق مع السلطات المحلية لمراقبة مدى تقدم الأشغال والالتزام بالمواصفات والجداول الزمنية المحددة (عزوي و شاكري، 2024) .

وفيما يتعلق بتقييم جودة الخدمات العمومية، تلعب المشاركة المواطنة دورا محوريا، فالمواطنون هم المستفيدون المباشرون من هذه الخدمات (كالتعليم، والصحة، والنقل، والنظافة، والمياه، والكهرباء)، وبالتالي فإن آراءهم وتقييماتهم تعد مؤشرا هاما على مدى كفاءة وفعالية هذه الخدمات وقدرتها على تلبية احتياجاتهم، ويمكن جمع هذه التقييمات من خلال استطلاعات الرأي أو مجموعات التركيز أو إنشاء منصات رقمية تتيح للمواطنين تقديم شكاوهم ومقترحاتهم وتقييم مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسينها (سغيري و بن يزة، 2022).

د- تحسين جودة السياسات: وضحت دراسة أجراها (Haesevoets et al, 2023) أن السياسات المصاغة عبر عمليات تتماشى مع هذا "المستوى الأمثل" المتصور لمشاركة المواطنين، من المرجح أن تعتبر أكثر شرعية وملاءمة وقبولا من قبل الجمهور، ويشيرون إلى أن دمج الآليات التشاركية المفضلة يمكن أن يعزز الجودة المدركة للقرارات السياسية ومكانتها الديمقراطية، مما قد يساهم في تحسين فعاليتها الشاملة عبر زيادة القبول الشعب.

ثانيا: تقييم مدى مساهمة الديمقراطية التشاركية في تحقيق معايير ترشيد السياسات المحلية

إن الهدف الاساس من تكريس الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن المحلي لا يقتصر على مجرد إشراك المواطنين كغاية في حد ذاتها، بل يمتد ليشمل تحقيق ترشيد حقيقي للسياسات المحلية، ويقصد بالترشيد هنا جعل هذه السياسات أكثر كفاءة وفعالية، وأكثر استجابة للاحتياجات الفعلية للمواطنين، وأكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، وهو ما يستدعي تقييم مدى مساهمة الديمقراطية التشاركية في تحقيق هذه المعايير وانعكاس ذلك على مختلف جوانب الحوكمة المحلية.

أ- كفاءة وفعالية السياسات المحلية: تعد الكفاءة والفعالية من المؤشرات الرئيسية لنجاح أي سياسة عامة ، و يمكن للديمقراطية التشاركية أن تساهم بشكل إيجابي في تعزيز هذين البعدين فعندما يشارك المواطنون بخبراتهم ومعرفتهم الدقيقة بواقعهم المحلي في مراحل تحديد المشكلات واقتراح الحلول وتصميم السياسات، فإن ذلك يؤدي غالبا إلى صياغة سياسات أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ، فإن إدماج المعرفة المحلية للمواطنين يمكن أن

يساعد في تجنب الحلول غير الملائمة أو المكلفة التي قد تفرض من منظور فوقي لا يراعي خصوصيات السياق المحلي (حسيني و سكران، 2014)

كما أن مشاركة المواطنين يمكن أن تساهم في تقليل الهدر وسوء استخدام الموارد فعندما تكون عمليات تخصيص الميزانيات وتنفيذ المشاريع خاضعة للنقاش العام والرقابة المجتمعية، يزداد الحرص على توجيه الإنفاق نحو الأولويات الحقيقية وتجنب المشاريع غير الضرورية أو ذات الجدوى المحدودة إن الشفافية المصاحبة للعمليات التشاركية تحد من فرص الفساد وسوء الإدارة ، مما يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للمال العام (بغاوي، 2022) . ومع ذلك تواجه هذه المشاركة تحدياً قانونياً، عبر عنه (بختي، 2020) بقوله ان الممارسة الفعلية لقانوني البلدية والولاية تشديد للرقابة الوصائية على الهيئات المحلية، مما يكاد يفقدها شخصيتها واستقلالها، و هو ما يعيق توجيه انفاق الموارد المالية التي تتلقاها السلطات المحلية نحو تحقيق المطالب المحلية ذات الأولوية في نظر السكان .

ب- **استجابة السياسات لاحتياجات المواطنين:** تتيح آليات المشاركة للمواطنين التعبير المباشر عن احتياجاتهم وأولوياتهم إن إشراك مختلف فئات المجتمع يضمن أن السياسات المحلية تعكس بشكل أفضل تنوع الاحتياجات والتطلعات داخل المجتمع (باقي، 2017).

وترى (حموم، 2018) أن غياب ثقافة الحوار والتسامح، والتعددية الفكرية والسياسية وتأثير ذلك سلباً على دور مؤسسات المجتمع المدني يحد من قدرة المواطنين على الانخراط الفعال، فحتى مع وجود آليات قانونية فإن عزوف المواطنين أو ضعف انخراطهم يجعل هذه الآليات شكلية وغير مؤثرة.

كما إن فعالية المشاركة تقاس أيضاً بمدى أخذ مقترحات المواطنين بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المحلية وهو ما يؤكده قانون البلدية على ضرورة التشاور، لكن الطابع الاستشاري لهذه الآراء غالباً ما يجعل تأثيرها محدوداً، حيث يوضح كل من (عيساني و بوضياف، 2022) أن القرار النهائي يبقى بيد السلطة المنتخبة أو الإدارة، وقد لا يتم الأخذ بمقترحات المواطنين حتى لو كانت وجيهة، وذلك لأسباب تتعلق بأولويات أخرى أو قيود مالية أو تقنية.

ج- **الانعكاس على الشفافية والمساءلة:** تبدأ أهمية الديمقراطية التشاركية بإقرارها صراحة حق المواطن في مراقبة قرارات الإدارة المحلية، فتصبح نشر محاضر الاجتماعات وإتاحة الوصول إلى الميزانيات والتقارير المالية وعقد جلسات استماع علنية أدوات أساسية لوضع المسؤولين تحت ضغط مجتمعي للشفافية (صحراوي، 2019)، بفضل هذه الآليات تتعاضد قدرة المجتمع على كشف أي محاولة للتلاعب بالمعلومات أو تجاوز الصلاحيات كما يمنح المواطنون فرصة المشاركة المباشرة في لجان المتابعة وطلب المعلومات المتعلقة بالشأن العام (لبوخ و بهليل، 2015). وبالرغم من ذلك أكدت (تنهان، 2019) في دراستها بان هذه المساعي في فتح المجال العام لعمليات صنع القرار عقيبات متعددة، أولها مقاومة ركائز السلطة التقليدية التي ترفض التخلي عن الأساليب الإدارية المغلقة، ثم يأتي غياب إطار قانوني واضح يضمن الحق الفعال في الحصول على المعلومة، إلى جانب ضعف الوعي بحقوق المشاركة لدى شريحة من المواطنين، ومحدودية قدرات منظمات المجتمع المدني على التصدي للانتهاكات أو متابعة تنفيذ القرارات على الأرض.

ثالثاً: **تحليل تطور مؤشر الديمقراطية التشاركية في الجزائر (2016-2023) وتحديات الربط بالسياسات المحلية:** نحاول في هذا العنصر تقديم تقييم لمستوى الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016

الديمقراطية التشاركية في الجزائر: دراسة تقييمية لانعكاساتها على ترشيد السياسات المحلية

إلى 2023، مع محاولة استكشاف انعكاساتها المحتملة على ترشيد السياسات المحلية، ويأتي هذا التقييم في سياق الاهتمام المتزايد بدور المشاركة المواطنة في تعزيز فعالية الحوكمة وتوجيه السياسات العامة. بما يخدم المصلحة العامة، يقر هذا التقييم بالقيود المتعلقة بتوافر البيانات الخاصة بمؤشرات الشفافية والحوكمة الشاملة للفترة المحددة، مما يركز التحليل بشكل أساسي على مؤشر الديمقراطية التشاركية المتاح.

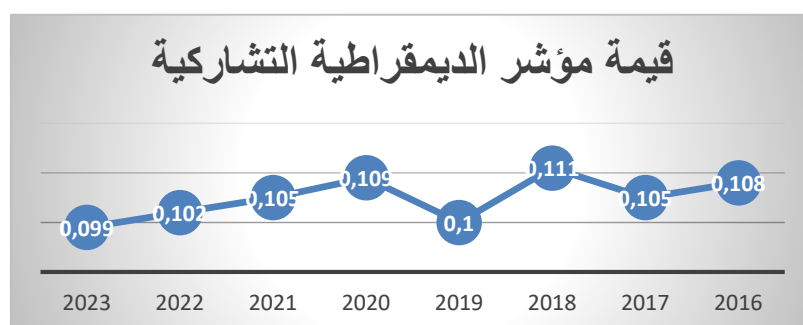
اعتمد هذا التقرير على تحليل بيانات كمية لمؤشر الديمقراطية التشاركية (Participatory Democracy Index) المستمدة من مشروع "أصناف الديمقراطية" (Varieties of Democracy - V-Dem) (Coppedge et al. 2024)، والتي تم الحصول عليها عبر منصة "عالما في بيانات" (Our World in Data). يغطي هذا المؤشر الفترة من 2016 إلى 2023 للجزائر.

يوضح الجدول أدناه تطور مؤشر الديمقراطية التشاركية في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة يقيس هذا المؤشر مدى انخراط المواطنين في العمليات السياسية وصنع القرار.

السنة	قيمة مؤشر الديمقراطية التشاركية
2016	0.108
2017	0.105
2018	0.111
2019	0.1
2020	0.109
2021	0.105
2022	0.102
2023	0.099

المصدر: V-Dem (2024) via Our World in Data

- يظهر الجدول تقلبات في قيمة المؤشر خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت قيمه بين 0.099 و0.111. هذه التقلبات تستدعي تحليلا أكثر عمقا في سياق الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال تلك السنوات.



الرسم البياني لمؤشر الديمقراطية التشاركية في الجزائر (2016-2023)

تحليل موجز للنتائج وقيود البيانات

- يكشف الرسم البياني والجدول أعلاه عن مسار متذبذب لمؤشر الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين عامي 2016 و2023.

- بدأ المؤشر عند 0.108 في 2016، وشهد ارتفاعا طفيفا إلى 0.111 في 2018، ثم انخفض بشكل ملحوظ إلى 0.100 في عام 2019، وهو العام الذي شهد حراكا شعبيا واسع النطاق. تبع ذلك ارتفاع مؤقت في 2020 (0.109)، ثم اتجاه عام نحو الانخفاض التدريجي ليصل إلى 0.099 في 2023 هذه التغيرات رغم كونها ضمن نطاق ضيق نسبيا، ولكنها تشير إلى حساسية آليات الديمقراطية التشاركية للتحويلات المجتمعية والسياسية.

فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والشفافية وبالتالي انعكاسها على ترشيد السياسات المحلية، واجه هذه الدراسة تحديا منهجيا هاما يتمثل في عدم توفر بيانات رقمية محدثة لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) للجزائر للفترة 2016-2023، حيث إن غياب هذه البيانات يجعل من الصعب إجراء تحليل ارتباط كمي مباشر أو بناء استنتاجات تجريبية قوية حول مدى تأثير تطور الديمقراطية التشاركية على مؤشرات مثل "مكافحة الفساد"، "فعالية الحكومة"، أو "سيادة القانون" خلال الفترة المحددة، لذا يقتصر التحليل الحالي على تتبع مؤشر الديمقراطية التشاركية بشكل منفرد.

يظهر مؤشر الديمقراطية التشاركية في الجزائر للفترة 2016-2023 مسارا متقلبا، مما يعكس بيئة سياسية واجتماعية ديناميكية، حيث يتوقع أن تساهم زيادة المشاركة في ظل المقاربة التشاركية المقترنة بمستويات عالية من الشفافية والمساءلة في ترشيد السياسات المحلية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

تواجه محاولات الربط المنهجي بين الديمقراطية التشاركية وترشيد السياسات المحلية تحديات همة، أبرزها محدودية توافر بيانات متزامنة وقابلة للمقارنة لمؤشرات الحوكمة الأخرى (كالشفافية والمساءلة وفعالية الأداء الحكومي) خلال الفترة ذاتها التي يغطيها مؤشر المشاركة، مما يعيق إجراء تحليل ارتباط كمي مباشر.

بالإضافة إلى ذلك صعوبة عزل الأثر السببي للمشاركة عن تأثير العوامل الوسيطة المتعددة (السياسية، الاقتصادية، المؤسسية) التي تشكل مخرجات السياسات، كما أن الطبيعة المركبة لمفهوم "ترشيد السياسات" ذاته وما تتطلبه من تعريف إجرائي دقيق ومؤشرات قياس واضحة لتحديد معانيه المتعددة (كالكفاءة أو الاستجابة أو الاستدامة) تجعل من ربطه المباشر بمؤشر عام للمشاركة أمرا صعبا.

فضلا عن ضرورة تحديد الآليات الدقيقة التي يمكن من خلالها للمشاركة أن تفضي فعليا إلى سياسات أرشد، وهو ما يتجاوز مجرد رصد الارتباطات الرقمية ويتطلب فهما معمقا للعمليات التفاعلية والمؤسسية.

الخاتمة

كشف تحليل مؤشر الديمقراطية التشاركية في الجزائر عن مسار متقلب، مما يعكس بيئة سياسية واجتماعية ديناميكية، كما خلصت الدراسة إلى أن تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين 2016 و2024 عكست إرادة جادة لترشيد السياسات المحلية، إلى أن بروز إشكالية جوهرية تمثلت في الفجوة بين النصوص القانونية والنوايا

التطبيقية على مستوى الجماعات المحلية اظهر مواطن ضعف الإرادة السياسية ونقص آليات الاستدامة والتمثيل دون تحقيق مشاركة فعالة وشاملة.

وليتحقق ذلك تقترح الدراسة بعض التوصيات:

- يتوجب معالجة هذا التقصير عبر مراجعة الإطار القانوني الأساسي للجماعات المحلية وتعديل قانون البلدية وقانون الولاية لتكريس إلزامية إشراك المواطنين في إعداد المخططات التنموية والميزانيات بالإضافة الى تعزيز استقلالية الجماعات المحلية من الوصاية الإدارية يدعم مبادرات محلية مبتكرة
- إدراج نسب محددة من الموارد المالية موضوع مشاركة تشاورية وإلزام عقد اجتماعات دورية مفتوحة، مع تشديد أحكام الشفافية وحق الوصول إلى المعلومة مع تحديد عقوبات رادعة لحجبها.
- يتعين تعزيز البنية المؤسسية الداعمة للديمقراطية التشاركية، من خلال تقوية دور المرصد الوطني للمجتمع المدني لتقييم ممارسات المشاركة واقتراح تحسينات مستمرة.
- تفعيل المجلس الأعلى للشباب ومنح مجلس المحاسبة صلاحيات رقابية على إنفاق المشاريع التشاركية.
- إنشاء هيئات محلية مستقلة للوساطة وتلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بالمشاركة.
- لا بد من تمكين المجالس المحلية المنتخبة بتوسيع صلاحياتها ورفع مواردها البشرية والمالية، وبناء قدرات المنتخبين في تقنيات التسيير التشاركي وإدارة النزاعات والتواصل مع السكان.
- يتوجب تنمية ثقافة المشاركة المجتمعية وتجاوز الحواجز التي تحد من إشراك الفئات المهمشة يشمل ذلك حملات توعية مستمرة ودمج ثقافة المواطنة الفاعلة في المناهج والوسائط الإعلامية ويستدعي ذلك برامج بناء قدرات تستهدف النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وسكان البوادي.
- يمكن للتقنيات الرقمية أن تشكل رافعة قوية عبر منصات إلكترونية للتشاور وتقديم المقترحات مع مراعاة مكافحة الفجوة الرقمية وضمان أمن المعلومات وتدريب المستخدمين والمسؤولين.

قائمة المراجع:

-المراجع باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2011. 'قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية'. 37 العدد
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2012. 'قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية'. 12 العدد.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2020. 'دستور 2020 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ 30/12/2020 المتعلق بالتعديل الدستوري'. 82.
- الندوي، محسن. 2018. الديمقراطية التشاركية: المفهوم، النشأة، الآليات. الطبعة الأولى. تيطوان: مطبعة الخليج العربي.
- باقي، ناصر الدين. 2017. 'دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر - دراسة في الأبعاد والمؤشرات'. مجلة الناقد للدراسات السياسية 1(1): 159-74.
- بالة، عبد العالي. 2023. 'الهيئات الاستشارية في ظل التعديل الدستوري 2020 المجلس الوطني لحقوق الإنسان - انموذجا-'. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 8(1): 120-41. <https://asjp.cerist.dz/en/article/210248>.
- بختي، بوبكر. 2020. 'تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر'. مجلة الدراسات والبحوث القانونية 5(1): 66-76. <https://asjp.cerist.dz/en/article/114500>.
- بغاوي، ملوكة. 2022. 'دور الرقابة المالية في ترشيد تنفيذ النفقات العامة للجماعات المحلية في الجزائر'. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 6(1): 1577-90. <https://asjp.cerist.dz/en/article/184165>.
- بلقاضي، بلقاسم، خديجة هاجر دويدي وطاهر لمن بلقاضي. 2022. 'الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية دراسة نموذج الميزانية التشاركية لتجارب عبر الدول'. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات 5(2): 753-71. <https://asjp.cerist.dz/en/article/186931>.
- بن حسين، صديق. 2022. 'دور آليات مجلس المحاسبة الجزائري كجهاز أعلى للرقابة المالية في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد'. مجلة المفكر 17(2): 245-64. <https://asjp.cerist.dz/en/article/208826>.
- بوعلام، حمو. 2023. 'الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل جودة الديمقراطية'. دفاتر السياسة والقانون 15(1): 254-72. <https://asjp.cerist.dz/en/article/214173>.
- بولحية، شهيرة. 2022. 'دور الفواعل غير الرسمية في حوكمة السياسة العامة' «دراسة دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني» 852: (1) 17. *Revue critique de droit et sciences politiques*. 68. <https://asjp.cerist.dz/en/article/196157>.
- تنهان، ولد أحمد. 2019. 'تحديات الديمقراطية التشاركية في الجزائر'. السياسة العالمية 3(2): 62-91. <https://asjp.cerist.dz/en/article/147671>.

- حبشي، لزرقي، وياسين بن الحاج جلول. 2015. 'المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية قراءة في قانوني البلدية والولاية'. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 1(2): 106-23. <https://asjp.cerist.dz/en/article/86406>.
- حسيني، ليلي، وفوزية سكران. 2014. 'ترشيد أداء الحكم دراسة في الخبرة الجزائرية في ظل إصلاح الدولة'. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 1(3): 230-51. <https://asjp.cerist.dz/en/article/5253>.
- سعيري، وهيبة، ويوسف بن يزة. 2022. 'المشاركة العامة وأثرها على جودة الخدمة العمومية في الجزائر -دراسة ميدانية -'. المحلة الجزائرية للأمن الإنساني 7(1): 377-400. <https://asjp.cerist.dz/en/article/175444>.
- شبان جزائريون يبادرون.. هل يحتاج حيكهم إلى التهيئة؟ n.d. Retriever 13 May 2025. <https://www.aljazeera.net/misc/2019/9/11/%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%b4%d8%a8%d8%a7%d9%86-%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%ad%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a9>.
- صحراوي، جمال الدين. 2019. 'دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر'. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي 3(2): 123-39. <https://asjp.cerist.dz/en/article/103117>.
- عزوي، نوال، وسمية شاكري. 2024. 'مبدأ المشاركة في تسيير المجالس المحلية المنتخبة كأساس لجودة الخدمة العمومية'. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 11(1): 705-25. <https://asjp.cerist.dz/en/article/238856>.
- عيساني، فؤاد، ومليكة بوضياف. 2022. 'أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر - دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2019 على الدستور الجزائري الجديد'. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 6(3): 1008-30. <https://asjp.cerist.dz/en/article/180560>.
- عيسى، زهية. 2022. 'دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كهيئة دستورية استشارية'. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية 7(3): 907-17. <https://asjp.cerist.dz/en/article/199866>.
- فريدة، حموم. 2018. 'المعوقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر'. أبحاث قانونية وسياسية 3(2): 91-102. <https://asjp.cerist.dz/en/article/128754>.

- قاسم، ميلود. 2017. 'الفساد والبيروقراطية: ودورها في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر'. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية 9(29):303-16. <https://asjp.cerist.dz/en/article/46652>.
- كبداني، هيبه وعبد الله فاسي. 2024. 'المجلس الأعلى للشباب كهيئة استشارية'. مجلة القانون والمجتمع 12(1):148-67. <https://asjp.cerist.dz/en/article/247730>.
- لبوخ، محمد، وعبد الرزاق بجيليل. 2015. 'واقع ترشيده الحكم في الجزائر: دراسة في ضوء مؤشرات إصلاح الدولة'. الحوار المتوسطي 6(1):285-300. <https://asjp.cerist.dz/en/article/8302>.

- المراجع العربية بالأحرف اللاتينية:

1. al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-Sha'bīyah. (2011). Qānūn raqm 11-10 mu'arrikh fī 20 Rajab 'ām 1432 al-muwāfiq 22 Yūnyū sanat 2011, yata'allahu bil-baladīyah. 37 al-'adad.
2. al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-Sha'bīyah. (2012). Qānūn raqm 12-07 mu'arrikh fī 28 Rabī' al-Awwal 'ām 1433 al-muwāfiq 21 Fibrāyir sanat 2012, yata'allahu bil-wilāyah. 12 al-'adad.
3. al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al-Dīmuqrāṭīyah al-Sha'bīyah. (2020). Dustūr 2020 al-ṣādir bil-marsūm al-ri'āsī raqm 20-442 al-mu'arrikh 2020/12/30 al-muta'alliq bil-ta'dīl al-dustūrī. 82.
4. al-Nadawī, M. (2018). al-dīmuqrāṭīyah al-tashārūkīyah: al-mafhūm, al-nash'ah, al-ālīyāt (al-ṭab'ah al-ūlā). Maṭba'at al-Khalīj al-'Arabī.
5. Bāqī, Nāṣir al-Dīn. (2017). Dawr al-dīmuqrāṭīyah al-tashārūkīyah fī taḥqīq al-tanmīyah fī al-jazā'ir—dirāsah fī al-ab'ād wa-al-mu'ashshirāt. Majallat al-Nāqid lil-Dirāsāt al-Siyāsīyah, 1(1), 159–174.
6. Bālah, 'A. (2023). al-hay'āt al-istishārīyah fī ḥill al-ta'dīl al-dustūrī 2020 al-majlis al-waṭanī li-ḥuqūq al-insān -unmūdhajan-. al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-Amn al-Insānī, 8(1), 120–141.
7. Bakhtī, B. (2020). Taḥaddīyāt taf'īl al-dīmuqrāṭīyah al-tashārūkīyah fī al-jazā'ir. Majallat al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Qānūnīyah, 5(1), 66–76.
8. Baghawī, M. (2022). Dawr al-riqābah al-mālīyah fī tarshīd tanfīdh al-nafaqāt al-'āmmah lil-jamā'āt al-maḥallīyah fī al-jazā'ir. al-Majallah al-Akādīmīyah lil-Buḥūth al-Qānūnīyah wa-al-Siyāsīyah, 6(1), 1577–1590.
9. Balqāḍī, B., Duwaydī, Kh. H., & Balqāḍī, T. L. (2022). al-dīmuqrāṭīyah al-tashārūkīyah ka-ālīyah akhlāqīyah litasyīr al-jamā'āt al-maḥallīyah dirāsāt namūdhaj al-mīzānīyah al-tashārūkīyah litajārib 'abra al-duwal. al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt, 5(2), 753–771.
10. Bin Ḥusayn, S. (2022). Dawr ālīyāt majlis al-muḥāsabah al-jazā'irī ka-jihāz a'lā lil-riqābah al-mālīyah fī tajsīd mabādi' al-ḥukm al-rāshid. Majallat al-Mufakkir, 17(2), 245–264.

11. Bū'allām, Hammū. (2023). al-dīmuqrāṭīyah al-tashārukīyah ka-muqārabah wā'idah li-i'ādat ta'hīl jawdat al-dīmuqrāṭīyah. Dafātir al-Siyāsah wa-al-Qānūn, 15(1), 254–272.
12. Būlahyah, Sh. (2022). Dawr al-fawā'il ghayr al-rasmīyah fī ḥawkamat al-siyāsah al-'āmmah «dirāsāt dawr al-aḥzāb al-siyāsīyah wa-munazzamāt al-mujtama' al-madanī». Revue Critique de Droit et Sciences Politiques, 17(1), 852–868.
13. Tinahinān, W. A. (2019). Taḥaddīyāt al-dīmuqrāṭīyah al-tashārukīyah fī al-jazā'ir. al-Siyāsah al-'Ālamīyah, 3(2), 62–91.
14. Ḥabashī, L., & Bin al-Ḥājj Jallūl, Y. (2015). al-mushāarakah al-sha'bīyah wa-atharuhā 'alā al-siyāsāt al-tanmawīyah al-maḥallīyah qirā'ah fī qānūnay al-baladīyah wa-al-wilāyah. Majallat al-Buḥūth fī al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-Siyāsīyah, 1(2), 106–123.
15. Ḥusaynī, L., & Sakrān, F. (2014). Tarshīd adā' al-ḥukm dirāsah fī al-khibrah al-jazā'irīyah fī zill iṣlāḥ al-dawlah. Majallat al-Bāḥith lil-Dirāsāt al-Akādīmīyah, 1(3), 230–251.
16. Saghīrī, W., & Bin Yazah, Y. (2022). al-mushāarakah al-'āmmah wa-atharuhā 'alā jawdat al-khidmah al-'umūmīyah fī al-jazā'ir -dirāsah maydānīyah-. al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-Amn al-Insānī, 7(1), 377–400.
17. Shabāb Jazā'irīyūn yubādirūn.. hal yaḥtāju ḥayyukum ilā al-tahyī'ah? (n.d.). al-Jazīrah Net. Retrieved May 13, 2025.
18. Ṣaḥrāwī, J. A. (2019). Dawr al-ḥukm al-rāshid fī tarshīd al-nafaqāt al-'āmmah fī al-jazā'ir. Majallat al-Tanmīyah wa-al-Iqtisād al-Taṭbīqī, 3(2), 123–139.
19. 'Azzawī, N., & Shākīrī, S. (2024). Mabda' al-mushāarakah fī tasyīr al-majālis al-maḥallīyah al-muntakhabah ka-asās li-jawdat al-khidmah al-'umūmīyah. Majallat al-Bāḥith lil-Dirāsāt al-Akādīmīyah, 11(1), 705–725.
20. 'Isānī, F., & Būdiyāf, M. (2022). Athar al-ḥarakāt al-iḥtijājīyah 'alā al-dasātīr fī al-jazā'ir—dirāsāt ḥālat athar ḥarāk 22 Fibrāyir 2019 'alā al-dustūr al-jazā'irī al-jadīd. Majallat al-Ustādh al-Bāḥith lil-Dirāsāt al-Qānūnīyah wa-al-Siyāsīyah, 6(3), 1008–1030.
21. 'Isā, Z. (2022). Dawr al-majlis al-waṭanī al-iqtisādī wa-al-ijtimā'ī wa-al-bī'ī ka-hay'ah dustūrīyah istishārīyah. Majallat al-'Ulūm al-Qānūnīyah wa-al-Ijtimā'īyah, 7(3), 907–917.
22. Hammūm, Farīdah. (2018). al-mu'īqāt al-siyāsīyah amām taḥqīq dīmuqrāṭīyah tashārukīyah fī 'līyah fī al-jazā'ir. Abḥāth Qānūnīyah wa-Siyāsīyah, 3(2), 91–102.
23. Qāsim, M. (2017). al-fasād wa-al-bīrūqrāṭīyah: wa-dawruhumā fī ta'ākul maḍāmīn al-dīmuqrāṭīyah fī al-jazā'ir. Majallat al-Bāḥith fī al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'īyah, 9(29), 303–316.
24. Kabdānī, H., & Fāsī, 'A. A. (2024). al-majlis al-a'lā lil-shabāb ka-hay'ah istishārīyah. Majallat al-Qānūn wa-al-Mujtama', 12(1), 148–167.

- 25.labbūkh, M., & Bahīlīl, ‘A. A. (2015). wāqi‘ tarshīd al-ḥukm fī al-jazā’ir: dirāsah fī ḍaw’ mu’ashshirāt iṣlāḥ al-dawlah. al-Ḥiwār al-Mutawassitī, 6(1), 285–300.

- المراجع باللغة اللاتينية:

- Avritzer, Leonardo. 2012. ‘Democracy beyond Aggregation: the Participatory Dimension of Public Délibération’. *Journal of Deliberative Democracy* 8(2). Doi :10.16997/jdd.140.
- Bherer, Laurence, Pascale Dufour, and Françoise Montambeault. 2016. ‘The Participatory Democracy Turn : An Introduction’. *Journal of Civil Society* 12(3) :225–230. Doi :10.1080/17448689.2016.1216383.
- Coppedge, Michael, John Gerring, Carl Henrik Knutsen, Staffan I. Lindberg, Jan Teorell, Nazifa Alizada, and (and other V-Dem Project contributors as listed for v14). 2024. ‘V-Dem [Country-Year/Country-Date] Dataset V14’. Varieties of Democracy (V-Dem) Project. <https://ourworldindata.org/grapher/participatory-democracy-index>.
- Givoni, Moshe, Macmillen, James, Banister, David, and Eran and Feitelson. 2013. ‘From Policy Measures to Policy Packages’. *Transport Reviews* 33(1) :1–20. Doi :10.1080/01441647.2012.744779.
- Haesevoets, Tessa, Arne Roets, Ruben Van Severen, Kim Dierckx, and Bram Verschuere. 2023. ‘The Public’s Preferred Level of Involvement in Local Policy-Making’. *Scientific Reports* 13(1) :7146. Doi :10.1038/s41598-023-34282-w.
- Hall, Patrik, Karl Löfgren, and Gregory Peters. 2016. ‘Greening the Street-Level Procurer : Challenges in the Strongly Decentralized Swedish System’. *Journal of Consumer Policy* 39(4):467–83. Doi :10.1007/s10603-015-9282-8.
- Hentic, Isabelle, and Gilles Bernier. 1999. ‘Rationalization, Decentralization and Participation in the Public Sector Management of Developing Countries’. Volume 65(Issue 2) :197–209. <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0020852399652005?icid=int.sj-abstract.similar-articles.3>.
- Kukovič, Simona. 2015. ‘New Forms of Participatory Democracy at Local Level’. *Journal of Comparative Politics*.
- Loïc blondieux, “La Démocratie Participative Par Loïc Blondiaux | Vie-Publique. 2021. “La Démocratie Participative Par Loïc Blondiaux | Vie-Publique.
- Modlin, Steve. 2010. ‘Rationalizing the Local Government Decision-Making Process : A Model for State Oversight of Local Government Finances’. *Public Performance & Management Review* 33(4):571–93. Doi :10.2753/PMR1530-9576330403.
- Ochoa, Christiana. 2008. ‘The Relationship of Participatory Democracy to Participatory Law Formation’. *15 Indiana Journal of Global Legal Studies* 5 (2008) 15(1). <https://www.repository.law.indiana.edu/ijgls/vol15/iss1/2>.
- Pateman, Carole. 2012. ‘APSA Presidential Address : Participatory Democracy Revisited’. *Perspectives on Politics* 10(1) :7–19. <https://www.jstor.org/stable/23327060>.

- Schiller, Theo. 2007. 'Direct Democracy and Theories of Participatory Democracy—Some Observations'. Pp. 52–63 in *Direct Democracy in Europe : Developments and Prospects*, edited by Z. T. Pállinger, B. Kaufmann, W. Marxer, and T. Schiller. Wiesbaden : VS Verlag für Sozialwissenschaften.
- Xiang, Hongxun, Xunhua Wang, Yue Wang, Yang Yang, Can Yang, Xinyi Huang, Yangfan Bu, and Menglong Wang. 2023. 'What Is the Rational Choice of Community Governance Policy'. *Sustainability* 15(3) :2395. Doi :10.3390/su15032395